العدد 12 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية كانون 2 2026
No. 12 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences January 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

النّحو العربيّ من بديهة الطّبع والحسّ اللغويّ إلى سلطةِ القاعدة النّحويّة

أ.م. د رحيم خضيّر طوفان
Rshem206tofan@gmail.com

ملخّصُ

الحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين .

أمّا بعدُ : لا يَخفى على ذي لُبّ أنّ مُنتهى غاية الإرب في الإحاطة بمكنون اللغة أمر بحاجة إلى رجع نظر ، وسعة تأمل وطول أمد ، وقد يكون في هذا الكلام ضربٌ من المبالغة ، ولكنّ السعي وراء المنالة في تحديد هذا الإرب مقصور على المحدود وهو على قدر الموجود المتحصّل ، وأظنّ أنّ ما يسهل تناوشه في البحث والاستقصاء يدخل في حيّز النظر الحصيف والتأمل الدقيق فيما كان وسيكون ، ما يجعل الباحث اللغوي يذهب مذاهب شتّى ؛ مُتوقِّعاً ، مُفترضًا ، مُرجّحًا ، ولا يتأتّى ذلك بالضرورة على تحصيل غاية المطلوب ، إذ ما يكون منه سيكون لغيره نصيب ممّا كان له . ويبقى المدار محكومًا بين أمرين ؛ الأوّل : ما كان على السجيّة والطبع ، والثاني : مآل القاعدة المثبتة على وفق معايير معينة وقياس سلطوي قاهر لا ينبغي الخروج منه إلاّ بزعم الشذوذ الذي لا نعلمُ لِمَ أُستُبعدَ هذا المُسمّى (شذوذاً) ؛ أبسلطة القاعدة التي لا يُتجوَّز من خلالها ؛ بلحاظ ثباتها وقوة أركانها بوصفها حاجزًا حصينًا تمنع مالا يكون على مثلها أم أنّ الطبع العربي يأباه وينأى عنه ، أم هو على قلّة ، وما قلّ في كلام العرب غير مكترث به ، وما ساد خفّ وصار عادة وعرفًا بتطويع القاعدة له . والسؤال الذي يخلد في الذهن هل تستحقّ القاعدة النحوية لحاظ نظر أو إعادة صياغة بعد ثبوتها وإقرارها من قبيل هذا الخلاف القائم بين العلماء بعد توثيقها والاطمئنان إليها ، وهل نظنّ أنّها فرضت سلطة كبّلت عقول أرباب اللغة وأسَرَتْهم من أنْ يَزعُموا لها مُآخذاتٍ وأخطاءَ ، ويشّكون في صحّتها ومنحى سمتها ، ويقوّضون هيمنتها في الاستعمال والتطبيق وذلك من خلال التأويل وفتح باب الاستجازات والفرضيات والاحتمالات . البحث ينطلق من هذه المشكلات ليعالجها وفقاً لمواضع يختارها الباحث إذ يجد ما يقدّمُه من مباحثَ أحوج إلى الدراسة لنتبيّن من خلالها الأثر الناتج من قبيل هذه الثنائية القائمة بين بديهة الطبع وصناعة القاعدة ، وأمّا النتف المختارة من المسائل النحوية لا يشترط بالضرورة أن تكون على جهة السّعة والعموم ، إذ المختار من المسائل النحوية كافية لسدّ احتياجات البحث وصولاً إلى شيء من التأمل والتبصّر - على الأقل - قبل أن يتمّ الإقناع به .

الكلمات المفتاحية : النحو العربي - بديهة الطبع - السلطة النحوية

Arabic Grammar: From the Instinct of Nature and Linguistic Sense to the Authority of Grammatical Rules

Dr. Raheem Khudhayr Tafan
Email: Rshem206tofan@gmail.com

Summary

Praise be to Allah, the Lord of the worlds; may peace and blessings be upon Muhammad, his pure and good family, and his chosen companions.As for what follows: It is clear to those who reflect that the ultimate goal of comprehending the essence of language requires reconsideration, deep contemplation, and ample

time. This statement may seem somewhat exaggerated, but the pursuit of defining this essence is limited to what is obtainable. I believe that what is easily accessible in research and inquiry falls within the scope of careful consideration and precise reflection on what has been and what will be. This leads the linguistic researcher to various approaches—anticipating, hypothesizing, and presupposing. However, achieving the ultimate desired goal does not necessarily ensue, as what may become known can also benefit another.The discussion remains governed by two matters: the first being instinct and nature, and the second being the outcome of established rules according to certain standards and a dominant authority that should not be transgressed unless deemed an anomaly, which we do not know why it is labeled as such. Is it due to the authority of the rule that cannot be exceeded, given its stability and strength, acting as a strong barrier against what does not conform? Or is it that the Arabic instinct shuns it and distances itself from it? Moreover, is it of little significance, as what is rare in Arabic speech is often overlooked, while what prevails becomes customary and accepted through the adaptation of rules to it?The lingering question is whether grammatical rules deserve reconsideration or restructuring after their establishment and the acknowledgment of this ongoing dispute among scholars regarding their validation and acceptance. Do we think that they have imposed an authority that has shackled the minds of language experts, preventing them from acknowledging potential criticisms or mistakes, and from questioning their correctness and orientation? Do they undermine their dominance in use and application through interpretation, opening the door to allowances, hypotheses, and possibilities? This research starts from these problems to address them according to topics chosen by the researcher, as they find certain issues worthy of study to reveal the effects resulting from this existing duality between instinct and rule-making. The selected snippets from grammatical issues do not necessarily need to be broad and general; rather, the selected grammatical matters are sufficient to meet the needs of the research, reaching at least a level of contemplation and understanding before acceptance.

Keywords: Arabic grammar - Natural instinct - Grammatical authority

القاعدة بين البداهة والمناسبة والصناعة :

إنّ للقاعدة النحويّة أثرًا بيّنًا في توجيه المسائل النحوية ، غير أنّ هناك ما يضعها أمام نصوص قد تبدو لأوّل وهلة أنّها على غير مسار القاعدة ، وقد يطلقون على ما لم يتوافق معها بكونه (شاذًّا) يُبنَى منه على ما يسمّى بالتوهّم ، أو بالتكلّف ، وإذا كان ثمّة شيءٌ من هذا فنحن أمام وجهتين ؛ أمّا أن نعوّل على القاعدة وننبذ ما سواها ، وهذا يكلّفنا أن نتجاهل ما قيل ولو صحّ من أفواه الأعراب الذين عُرفوا بالفصاحة والبيان ، وأمّا أن نجمع بين الأمرين ؛ التمسّك بأركان القاعدة بوصفها الأصل ، وألاّ نهملَ قول العربي - على ما قاله ابن جنّي (ت392هـ) من أن نحسن الظنّ بالعربي إذا ارتجل لغة لنفسه انفرد بها وتعهّدها ، والمسوّغ لذلك عنده أنّ هذه اللغة وقعت للشخص من لغة قديمة طال عهدها وامتدّ أمدها [1] - وإذا كان ثمّة

انتصارٌ لكليهما فنحن أمام مشكلٍ آخرَ ؛ وهو أنّ الذي خرج عن دائرة القاعدة يكون في موضع نظر عند النحاة وأمثلة ذلك كثير ؛ فعُرِف عن (لعلّ) حين تباشر مدخوليها من المبتدأ والخبر أنّها تنصب الأوّل وترفع الثاني وهذا وفقًا لقياس عملها وهو الآتي من كثرة الاستعمال ، غير أنّ مِنهم مَنْ يجعلها حرفَ جرٍّ وجعلوا من هذا تكلّفًا ، ولم يثبت في كلام العرب تخفيف (لعلّ) [2] ، ومنهم مَنْ جعل ذلك على سبيل التوهّم [3] . ونحن – ما خلا القاعدة – بين التوهّم والتكلّف وغيره ، أوَ يَعدّ هذا خلاصًا من سلطة القاعدة أمْ نعوّل على القاعدة نفسها تاركين وراء ظهورنا ما خرج عنها وهو- فيما أظنّ - ما ليس لنا فيه حظٌّ من أن نخطئ عربيًا عارفًا بلغته التي أصبحت عندهم مطواعة تستجيب لرغبات الأفراد ، ولا مُشكل حين يكون التوجّه بهذا صوب الكلام الفصيح المُتّفق عليه ، إذ إنّ مزاج العربي وسجيته كفيلة بصناعة قاعدة إذ أطبق عليها جلُّهم ، ولكنّ المشكل أنّنا نجد مَنْ يتصدّى للقاعدة - على ما ذكرنا ونذكر – فمِنْ مانعٍ ومجيزٍ ، ونحو ذلك وفير ، ففي تركيب (اللهِ لأفعلَنَّ) بحذف حرف القسم (الواو) يرى المبرّد (ت285هـ) أنّ هذا التركيب غير معروف في اللغة ولا جيّد في القياس[4] ، غير أنّ سيبويه (ت 180هـ) يجيز ذلك ؛ إذ إنّه عنده ممّا كثُر في كلام العرب وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه [5] . فيبدو من تصوّر سيبويه أنّ التركيبَ عنده مكتملُ الأركان لا ينقصُه شيء ، وإذا كان ثمّة مخفيٌّ يُشعر بمخالفة على غير ماعَهِدَتْهُ العرب في كلامها فإنّ سيبويه يكشفه لنا عن طريق النيّة التي تسوّغ وجود المحذوف في الذهن ؛ لغرض تخفيف الحرف على اللسان ؛ إذ إنّهم استعملوه مظهرًا على الأكثر فلمّا كثُر في كلامهم خفّ فحُذِف ، وهذا تفسير سيبويه .

إنّ سلطة القاعدة تفرض على النحويّ أحيانًا احتيالاً ومسوّغاً يجيز الوجه ويحترز له لِئلاّ يصيبَ القاعدةَ شيءٌ من الهدم والانحراف ، نحو قولهم : (خرقَ الثوبُ المسمارَ) ، فقد نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس [6] ، وهذا خلاف القاعدة ، والسؤال الموضوع لنفسه هو أنّه لِمَ يتقصّد العربي مثل هذا اللفظ ولم يُجْرِه على ما يكون عليه سمت القاعدة ، أفي ذلك غاية بلاغية ؟ أم هو عبارة عن تغيير تركيب الجملة بوصفها صناعةً مخالفة لسمت كلام العرب الذي تُعورِفَ عليه ، وعليه بناء القاعدة . ولو كان على اتجاه الشعر لاغتُفِر في موضعه جريًا على أنّ للشاعر ما ليس لغيره ضرورةً .

والسؤال يُطرح ضرورة : هل الصناعة اقتضت هذا التركيب على ما قاله النحاة من أنّ وضع الإعراب يخالف لمحصول المعنى [7] ، نحو قولهم : (أهلكَ والليلَ) بنصب الليل ومعناه : ألحق بأهلك قبل الليلِ ، وإنّما تقديره في الإعراب : ألحق بأهلك وسابق الليلَ ، والإعراب والصنعة تقتضيان أن يكون (أهل) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : (ألحق) والكاف مضاف إليه ، والواو حرف عطف ، و (الليل) معطوف على (أهلك) منصوب ، وليس المعنى (ألحق أهلَكَ و ألحق الليلَ) وإن اقتضته الصناعة على هذا التركيب ، لكنّ المعنى : ألحق أهلَكَ قبل الليلِ ، فعلى المعنى يتعيّن جر الليل ، وعلى الصناعة نصبُه ، قال صاحب المفصّل : ((وأمّا قولهم : " أهلَك والليلَ " ، فمعناه : بادِرْ أهلَك قبل الليل ؛ وأمّا تقديرُ الإعراب ، فكأنّه قال : " بادِرْ أهلَك ، وسابِق الليلَ " ، فيكون كلّ واحد من الاسمَيْن منصوبًا بفعل مقدّر، وقد عطف جملةً على جملةٍ . ويجوز أن يكون التقدير: بادِرْ أهلَك والليلَ ، فيكون الليلُ معطوفًا على الأهل عطفَ مفرد على مفرد وجعلهما مبادَرَيْن ، لأنّ معنى المبادَرة مسابَقتُك الشيءَ إلى الشيء ، فكأنّه أمر المخاطَبَ أن يسابقَ الليلَ إلى أهله ليكون عندهم قبلَ الليلِ)) [8] .

وكذا يأتي على نحو ما ذكرنا : (القلبُ) الذي شاع عندهم لفهم المعنى ، وهو جائز عندهم في الكلام والشعر اتّساعًا واتّكالاً على فهم المعنى [9] ، فأيّ حاجة تدعو إلى هذا القلب إذا كان المعنى مفهومًا على نحو ما ذكرنا في جملة (خرق الثوبُ المسمارَ) ، إذ قُلبَ فيه منحى الإعراب فانتصب الفاعل وارتفع المفعول ، هكذا سُمِع عن العرب ، ولنا أن نسألَ : لِمَ لَمْ يكن التركيب هكذا : (خرق المسمارَ الثوبُ) ، أو كلاهما مرفوعان : (خرق الثوبُ المسمارُ) بوصف المعنى مفهومًا ، ولِمَ تقبّل الذوقُ اللغوي التركيبَ

الأوّل وحكوه ولمْ يحكوا غيره على ما ذكرنا ، أفي التركيبين تكلّفٌ على ما ليس في الأوّل ؟ . وإذا كان ثمّة تسويغٌ لهذا الاختيار فأظنّ أنّ الطبع والفطرة والذوق بَنَيا التركيبَ على ما ألفته العرب في تركيب الجملة الترتيبي ؛ إذ يتقدم الجملةَ فعلٌ ثمّ فاعلٌ ثمّ مفعولٌ ، فحين نطق العربي بهذا التركيب فإنّه يظنّ أنّ ما بعد الفعل فاعل وإن كان مفعولاً في المعنى بوصفه مرفوعًا ، ولا يُرفع إلاّ الفاعل ولا ينتصب إلاّ المفعول وفقًا للقاعدة إلاّ أنّ المعنى خلاف التركيب لذا عوّل الذوق على اختياره دون غيره .

وقد جوّزوا إلى حدّ ما ضربًا من القلب للمشاكلة والمناسبة نحو قولهم : " إذا طلعتِ الجوزاءُ انتصبَ العودُ في الحرباء " ، يريدون : انتصبَ الحرباءُ في العود لشدّة الحرّ ، فالحرباء فاعل في المعنى وليس العود ، ومسوّغه الحسّ الصوتي والمشاكلة ، ولعلّ هذا يُغتفر بهذا السبب ؛ إذ لو قال العربي : (إذا طلعتِ الجوزاءُ انتصبَ الحرباءُ في العودُ) لما وجد العربي في ذلك من المتعة والاستئناس شيئًا . ولعلّ إشارة وردت من السيوطي (ت911هـ) يؤكّد فيها أنّ هذه الأنحاء المتواردة التي تتجاذب الأصول النحوية وتزيغها عن مسارها إنّما لغرض المناسبة إذ قال : ((اعلم أنّ المناسبة أمرٌ مطلوب في اللغة العربية يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول))[10] .

ولنا أن نقول إنّ القاعدة وُضِعت على وفق مقتضى السماع وأثبتت على الأكثر ، والأكثر هو المطّرد ، وقد صار للتركيب في ذهن المتكلّم العربي صورة مثلى للملاءمة والفصاحة . إذن نحن أمام هيكلية بنائية اقتضت صناعة على وفق ذوق وفطرة وبديهة ، وما كان ذلك ليكون لولا الاستمتاع بما نُطق والاستئناس به . ومن ثمّ صُنعت القاعدة ومن ورائها صُنعت الاحتمالات والتوقعات والفرضيات والتأويلات والتعليلات ، أ ذاك تقويةً القاعدة وتوكيدها وديمومة فرضيتها ، أم نصرةً لِمنْ خالفها وسار على غير سمتها.

وإذا كان ابنُ جني قد وضعنا في دائرة مقبولية ما يقوله العربي من لغة ارتجلها لنفسه ، ولعلّه أخذها من لغة قديمة ، فإنّه يضعنا في موضع آخر في باب عقده في الخصائص سمّاه : (باب أغلاط العرب) بأنّ ما دخل في كلام العرب من نحوٍ مخالف لسمت الكلام سببه أنّهم لا يمتلكون أصولاً يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا عن القصد [11] .

وفي موقف آخر يعلل سبب هذه الإزاغة عن القصد بقوله : ((فإن ورد عن بعَضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنّه لا يُقنع في قبوله أن تسمعَه من الواحد ولا من العِدّة القليلة إلاّ أن يكثر مَنْ ينطق به منهم . فإنْ كثر قائلوه إلاّ أنّه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان : أحدهما أن يكون مَنْ نطق به لم يُحِكم قياسَه على لغة آبائهم ، وإمّا أن تكون أنت قَصَّرت عن استدراك وجه صحَّته))[12] .

القراءاتُ القرآنيةُ والقاعدة افتراقٌ أم اقترابٌ :

يجري مسار القراءات على ضربين من المشكل المتعلّق في توجيه المنحى النحوي ؛ الأوّل : يتعلّق بما يُختلَف عليه تأويلاً لا تركيبًا ، والآخر ما يُختلَف عليه تركيبًا وتأويلاً ، أمّا الأوّل فأنموذجه قوله تعالى : ((**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**))[13] , والمشكل فيه حسبما تقرره القاعدة أنّ المبتدأ إذا كان حدثاً أو مصدراً فلا يجوز أن يُخبر عنه بجثّة ؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا كان هو الأوّل أو منزلاً منزلته ، فلذلك حمل على وجوه شتّى تخلصًا من هذا الإشكال ليستقيم مسار القاعدة ؛ فقالوا أنّه محمول على حذف مضاف والتقدير في الآية (ولكنّ البرَّ برُّ مَنْ اتّقى) ، أو يكون التقدير : (ولكنّ ذا البرّ مَن اتّقى) ، وعدّوا ذلك من الاتّساع في اللغة ، والخبر أولى بالاتّساع من المبتدأ ؛ لأنّ الاتّساع بالأعجاز أولى منه بالصدور [14] .

وأمّا الثاني فأنموذجه قوله تعالى : ((**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**)) [15] . ويكمن المشكل تحديداً في قراءة ابن عامر بإضافة القتل إلى الشركاء ، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وهو في الشعر سمج مردود ، فكيف يكون في المنثور ، وكذا كيف يكون مثل هذا في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالة ألفاظه ، ويرى أبو حيّان أنّه لو قرأ بجر (الأولاد) و (الشركاء) ؛ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب [16] .

وقد نعت الزمخشري (ت538هـ) الوجه الذي جاءت به القراءة بأنّه ضعيف في العربية ، ونعته أبو علي الفارسي (ت377هـ) بأنّه قبيح قليل في الاستعمال ، وكلا الحكمين لم يَلقَيا قبولاً واستحساناً لدى أبي حيان الأندلسي ، وهو من كبار علماء النحو آنذاك ومن أشد المدافعين عن القراءات القرآنية ؛ فزعم أنّ نظير ذاك موجود في لسان العرب [17] . وهو ما أنكره الفرّاء (ت207هـ) بأنْ قال : أنّه ليس له مثيل في العربية [18] ، واستقبح ابن خالويه (ت370هـ) هذه القراءة في القرآن [19] .

إذن نحن أمام قبيلين متناقضين ؛ النص القرآني فيما زعموا فيه من قراءات ، والقاعدة الرافضة ، ويبقى السؤال عمَّا يملك السلطة ، أمّا أن نجد مخرجاً نوجّه فيه النص الكريم تلقاء القاعدة ، بلحاظ أنّ القاعدة بنيت على وفق كلام العرب الكثير الفصيح ؛ استعمالاً فقياسًا ، وأمّا أن نحدث في القاعدة شرخًا يتساير مع قراءة النص المزعومة ، فثنائية التجاذب بين طرفين لا يمكن أن تُقطع بحال إلاّ أن نهدر أحد الشيئين ، وذلك لا يكون ؛ لأننّا في وضع حرج مع القاعدة على أنّها بنيت على الوثاقة وثبتت على السماع ، ودوّن فيها بما لا يسمح للتغيير فيه من سبيل ، ومن جهة أخرى أنّنا في حرج محوج مع النص القرآني الذي لم يجمع الناس على رفض بعض القراءات المزعومة المشكلة ولا الاتفاق عليها . ويبقى التأويل هو المجال الفسيح الذي يسوّغ لكلا الوجهتين ؛ القراءة المفترضة والقاعدة الموثقة .

وعلى كلا المسارين تبقى القاعدة النحويّة ذا سلطة قويمة توجه مسار التراكيب ولو بمسوّغات مفترضة مقبولة مقربة إلى القاعدة إلى حد ما ، فالقاعدة باتت غاية بوسائل مصدّرة من التركيب المفترض الداخل في حيّز التأويل والتسويغ ، ولسنا بحاجة إلى مثل هذا لولا أن صدر هذا التركيب على وجه واحد ، وصدرت القراءة موتورة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) ، وأعني أنّ هذا التعدد يرافقه تعدد في مجالات التأويل ، ولذا تعددت معها ألفاظ القيمة ؛ كالشاذ والضعيف والبعيد والقبيح .

وأظنّ أنّ وضع القاعدة النحوية على صورتها التكاملية ما كان ما فيها ليكون لولا قوة السواد الأعظم من قول العرب فصاحة وبيانًا اللذان يتولدان من بداهة الطبع وسليقة الفطرة ، وموضع المشكل إنّما يكمن بمعارضة ما جاء من تراكيب النحو وما آلت إليه طبيعة القراءات للقاعدة النحوية ، فتراهم لم يطبقوا على وجه واحد ممّا قالوا ، كلٌّ على شاكلته طبعه ولسانه ، ولو كان المسموع عنه شخصًا واحدًا ، أو قبيلة ، فكلّما يصدر كلامٌ من جهة ما ذكرنا انكبّ المؤولون على التركيب ليخرجوه بوجه مقارب للقاعدة ، وإذا نحن أمام زحامات ممّا نطقت به العرب على المزاج واللغات المختلفة ؛ فهذا ابن جني يروي أنّه دخل إحدى مناطق بغداد فسمعهم ينطقون بفتحة غريبة لم يسمعْها من قبلُ ، فعجب منهم وأقام معهم أيامًا إلى أنْ تيسّر طريقه إلى غيره وهو قد تكلّم معهم بها ، ولكن حين غادر وابتعد عنهم فنسيها [20] . ولعلّ مسار الكلام المنقول سواء على مستوى القراءات أم غيره لا يكون على لسان واحد إنّما يمرّ بمراحل عديدة ينقله قومٌ عن قومٍ وأفراد عن أفراد ، وممّا لاشكّ أنّ مسيرة التركيب يعتريها التغيير عبر الأزمنة المارّة بسبب تغيّر الألسنة ، وطبائع الناس وظروف نطقهم . فهذا السيوطي يقبل كلّ تركيب وردت فيه أيّ قراءة ، ويحتج به ولو كان مخالفاً أو شاذّاً أو آحادًا [21] .

ومع أنّ الجهود مبذولة لمقاربة القاعدة للنص القرآني أو غيره بهذه الضروب من التأويل إلاّ أنّ مشكلة المعنى تبقى قائمة ؛ إذ إنّ مع هذا النوس من ضروب التأويل يرافقه نوس من تغاير المعنى ،

فبعض النصوص الكريمة لا تلتقي ظاهرًا مع القاعدة النحوية ، لنأخذ مثلاً قوله تعالى : ((**فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ**))[22] ، فـ (لك) فيما يرى بعض النحويين أنّها صلة لـــ (الناصحين) ولا يجوز أن تتقدّم الصلة على الموصول ولذلك لا مناص من التأويل لمقاربة القاعدة ، أو لِنقُلْ لئلا يخالفَ الكلام القاعدة . فيرى الزجّاج (ت311هـ) أنّ قوله (أنّي لك) أنّها مُبيّنة ؛ كأنّه قال : (أنّي من الناصحين ينصحون لك) والكلام نصحت لك أكثر من نصحتك [23] ، وحمله أبو حيان على التعلّق بمحذوف أي : ناصحٌ لك من الناصحين ، أو بمحذوف على جهة البيان ؛ أي لك أعني أو بالناصحين [24] ، ووجدتُ في تفسير الماتريدي (ت 333هـ) ما أظنّ أنّه يحلّ هذا المشكل ويغني عن التقديرات والتأويلات المتكلّفة ؛ إذ يرى أنّ الصّلة تتقدّم وتتأخر وذلك ظاهر في الكلام [25] ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

حاكميّةُ القرآن تنظيرٌ أم إجراءٌ

القرآن حاكمٌ على لغة العرب ، لأنّه قول الله تبارك وتعالى وكلامه المعجز ومعانيه النيّرة ، واللغة بين دفّتيه مطواعة لسلطته وهو سيد الأشهاد على ما نطقت به العرب وصارت إليه اللغة ، ولا ينبغي أن ينتهي هذا الأمر باللغة فيه على وجه التنظير دون الإجراء ، فممّا ذكره العرب لغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة ثابتة لا يمكن إنكارها عند العرب [26] ، ومثلها جاء في القرآن في قوله تعالى : ((**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**))[27] ، وكذا قوله تعالى : ((**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**))[28] ، ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيّء ، وقال آخرون هي لغة أزد شنوءة ، ومنهم مَنْ أنكر هذه اللغة وتأوّلوها على وجوه [29] .

ولا يعنينا ممّا اختاره النحويون من وجوه احتمالية في تسويغ مجيء هذا التركيب ، بقدر ما يعنينا أنّها لغة لا يمكن إنكارها وقد تحدّث فيها القرآن ، ولا نعلم لِمَ سمّيت بلغة (أكلوني البراغيث) ، لِمَ لمْ يسمّوها لغة (عمّوا وصمّوا كثيرٌ منهم) ، وهو الأولى في التركيب والأصدق بالإفصاح حتى إنّ ابن مالك يسمّيها لغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ) [30] ، وقد خالف القرآن القاعدة النحوية مثلاً بحذف آخر الفعل المعتل بلا مؤثر نحو قوله تعالى : ((**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**)) [31] ، فذهبت الياء من الفعل (يسري) ، والقياس عند سيبويه إثباتها ، غير أنّه أجاز حذفها بوصفه عربيّاً جيّداً [32] ، وإلى هذا ذهب الفراء قصدًا لمشاكلة رؤوس الآيات ، ولأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها [33] .

يبدو أنّ هذا الحذف مستساغ في لغة العرب في الوقف وهم ينوون الخفة ؛ إذ الياء حرف مستثقل ، فيحذفونه دون غيره ، لذا لم يحذفوا الألف من الفعل (يغشى) في قوله تعالى : ((**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**)) [34] ، وهم يقولون : (لا أدرِ) بحذف الياء ، لأنّ ذلك كثر في كلامهم فلفظوه على طبعهم وسجيتهم وذوقهم ، قال الخليل : ((كلّ شيء مِن ذلك عدَلتْه العربُ تركتَه على ما عَدَلتْه عليه ، وما جاء تامّاً لم تُحدِث العربُ فيه شيئاً فَهُو على القياس)) [35] ، وهذه اللغة تكلّم بها القرآن ، وتكلّم بها العرب ومع هذا إلاّ أنّها صارت عند أغلب النحاة في موضع نظر ، إلى قدر أنّهم نعتوها بنعوت مذمومة ، ومن جهة أخرى فإنّ بعض أهل العلم يروون أنّهم سمعوا أبا عمرو الهذلي وهو يقول : أكلوني البراغيث وكان فصيحًا [36] .

فعلامَ تُستنكر مثل هذه اللغة وتنعت بالغرابة والشذوذ ، والقرآن تكلّم بها ، بل إنّ سيبويه حين نطالع كلامه وندقق النظر فيه نجدها عنده لغة مقبولة ، ولم ينعتها بشيء بل سوّغ لها على أنّ العرب تكلّمت بها ، إذ قال : ((اكتفوا بما أظهروا عن أنْ يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا))[37] ، فالحذف جائز لدلالة ما ذُكر واكتفاء بما ظَهرَ ، وإن كان لابدّ من هذا من غير الحذف فهو إنّما يجيء على ما قرره سيبويه أنّه على سبيل البدل ، فقال : ((وأما قوله جلّ ثناؤه : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنّما يجيء على البدل وكأنّه قال انطلقوا فقيل له مَنْ ؟ فقال بنو فلان ، فقوله جلّ وعز : (وأسروا

النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس ، وقال الخليل رحمه الله تعالى فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات))[38] .

الناظر المتأمّل فيما قاله سيبويه إنّما يظهر له أنّ للغة العرب خصوصية لا تُدرك لأوّل وهلة ، وأنّ متحدثيها لهم بديهيتهم وفطرتهم وحنكتهم وحكمتهم فيما يتحدّثون به ، ولا يمكن أن يُبنى الأمر على مزاعم فضول الكلام وزيادته ، فالقرآن تحدّث بلغة العرب ، ولم يأتِ بما لم يستبن منها ، وإنّما ينطلق كلّ تركيب لموضع مخصوص له لا يكون لغيره ، فللإجراء شأنٌ كما للصناعة شأنٌ ، فحين يُسمع أو يُتَداول كلامٌ إنّما ينطلق من محيط مسّت الحاجة إلى الدعوة إليه والتحدّث به ، وأظنّ أنّ في كلام سيبويه ما يؤكد ذلك ؛ فقولهم : (قال أبواك) إنّما يكون على غير موقف حين قالوا (قالا أبواك) ، فالمناسبة لا تستدعي ذكر الضمير فيكتفون بالظاهر دون المضمر ، لكن حين تدعو الحاجة إلى ذكر الضمير عندئذ ثمّة أمرٌ متحصّل وهو الاستفهام ، وكأنّ ثمّة شيئاً دعوت إليه بأنّك أشرت إلي بالضمير ، ثمّ أثار ذلك اهتمام المتلقي بأنْ يتساءل عمّن ذكرتَ وأضمرتَ ، فيتساءل بـ (منْ قال ؟) فيكون الجواب : أبواك ، وكذا الآيات المذكورات على هذا القبيل.

وممّا ذُكِر عن أهل النحو أنّهم قالوا بجواز تفريغ العامل ما قبل (إلاّ) عمّا بعدها في الاستثناء المفرغ في جميع المعمولات ما خلا المفعول المطلق فإنّه لا يفرّغ له العامل المنفي للعمل فيه بعد (إلاّ) إذ ذاك لا يجوز لعدم تحقق الفائدة ، وموضع المشكل يكمن في قوله تعالى : ((**إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**))[39] ، وكأنّهم حملوه على ما اعتاد من تخريج لهذا التركيب ، فيكون التقدير : (نَظُنُّ ظَنًّا) برفع النفي و (إلاّ) ويعني إثبات الظنّ ، وأُدخِل الحرفان ؛ حرف النفي و (إلاّ) ليثبّت الظنّ ، وهذا التركيب عُرِف بالقصر ، ويبدو أنّ الآية محض نظر ، إذ تصدّى لهذا القول أبو حيّان الأندلسي ، وعدّ مَنْ دعا إلى التفريغ أنّه ليس لديه شعور بالقاعدة النحوية باعتبار أنّ التفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلاّ المصدر المؤكد فإنّه يخرج عن هذه القاعدة ؛ وكأنّك تقول : ما ضربتُ إلاّ َضربًا ، وهذا غير ممكن [40] .

وعلى أيّة حال فإنّ كلام الله تبارك وتعالى أسمى من أن يُحاط بدائرة القواعد النحوية وأجلّ من أنْ يُخضَع لأطر النحو ومعاييره ، فلا مقاربة بين قولهم : (ما ضربتُ إلاّ ضربًا) وبين قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) إذ إنّ الظنّ انحصر وثبت مع حرف النفي و(إلاّ) ، وكأنّ مراد الآية أنّهم التزموا الشكّ دون غيره ولا سبيل لهم بالاعتقاد أو اليقين .

التضمينُ حاجةٌ إلى التوسّع أم خرمٌ للبداهة :

لا شكّ في أنّ كلام العرب على البداهة فيه من الأسرار ما يصعب إدراكه على متخصص اللغة ومريدي معرفة كنهها ، وحين انطلق القول على البداهة فهو على وجهته التي خصّصَ لها وأُعدَّ لأجلها ، وحين يتقادم الزمان وتنصرم العهود يُنظر إلى الكلام مكتوبًا أو مسموعًا نظرة تفسير أو تأويل قد تكون صائبة أو مجانبة للصواب ، ولعلّ الأمر يزداد تعقيدًا حين تتطارح الآراء وتتمازج الرؤى وتختلف وجهات النظر ، إذ إنّ النص تتجاذبه أطراف شتّى ، والأمثلة على هذا السمت كثيرة ، وألفينا الحديث عن التضمين بوصفه ظاهرة نحوية فشت بين أوساط النحاة ، وعدّوها ضربًا من الاتّساع لا يُقاس عليه [41] ، وبالتضمين تغيير معنى الأصل [42] ، إذن ما الضرورة التي ألزمت أرباب اللغة في اتّباع هذه الظاهرة التي خرجوا فيها على القياس والأصل معًا ، أهو خرمٌ للقاعدة أم خروج على الأصول ، أم مسّت الحاجة إلى إصلاح مسار القاعدة ؟ وما بالُ العربي المتحدّث بلغته أن يأتيَ بما يجعل البابَ مفتوحًا للطلب والوغول صوب مناحي التأويل ، وإذا كان المختار لفظاً محل لفظٍ آخرَ استجابة لدواعي صحّة القاعدة جرياً على ماعُرف عن سمت كلام العرب ، فإنّ السؤال يُطرح في الذهن ؛ لِمَ لمْ يختر العربي المتحدث باللغة اللفظ الذي صار إليه الاختيار فيما بعدُ ؟ بل إنّهم داهموا النص القرآني وخرّجوه على غير ما يكون

عليه المعنى ، ولِمَ يوقعون لفظًا محلّ لفظٍ آخرَ ، أهو طلبٌ للمجاز ، ماضرورته ؟ أم هو توسّعٌ ، ما حاجته ؟ أم هو إلزامٌ بما لا يلزم ، ما فائدته ؟ .

لِننظرْ إلى قوله تعالى : ((**وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا**))[43] ، المشكل الأظهر في الآية يكمن في موضعين ؛ الفعل والحرف ، فالفعل (نصرناه) يتعدّى بـ (على) وليس بـ (من) حسب ما يقرره النحويون ، ولكي يتخلصوا من هذا المشكل صاروا على رأيين ، الأوّل : أن يضمّنوا الفعل معنى آخر ، والتقدير : منعناه من القوم ، وأمّا أن يبقى الفعل على حاله ويضمّنوا الحرف (من) حرفًا آخر فيختارون (على) . ولا أجد في الذهاب إلى تأويل الفعل وتضمينه على معنى (منعناه) أو (نجّيناه) من ضرورة بأسهل من أضمّن الحرف معنى غيره ، وكذلك مثله قوله تعالى : ((**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**)) [44] ، والشائع في الكلام : يخالفون أمره ، فحملوا الفعل على معنى : يخرجون عن أمره ؛ لأنّ المخالفة خروج عن الطاعة ، فتعدّى بـ (عن) [45] . وكذلك قوله تعالى : ((**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**)) [46] ، والشائع : فاستمعوه ، فحملوه على معنى : أنصتوا ، ولا أجد فيما حملوه استقامة وتوجيهًا ، فالاستماع غير الإنصات ، ولا سيّما أنّ القرآن عطف الإنصات على الاستماع .

الأثر الفلسفي والمنطقي المزعوم في النحو حقيقة أم اتّهام :

إذا كان ثمّة شيء من الفلسفة والمنطق فيما يُزعم فلا أظنّ أنّها تظلل كلام العربي حين يُنطق على الفطرة والطبع والبداهة وهنّ حكيمات بإرسال القول ، لكن هل يمكن أن يتصوّر متصوّرٌ أنّ طبيعة الذوق العربي تقترب من طبيعة الفلسفة والمنطق اليونانيين ، ثمّ ننظر فيما إذا كانت هذه الطبيعة أتت على سبيل الاعتباطية أم على سبيل القصد ما يؤدي إلى إيهام مَنْ ينظر إلى تاريخ النحو فيجعل النحو متلبّساً بعباءة المنطق ، وهذا الخلط لا يُستغرب ، إذ نجد صداه في أذهان بعض النحويين ، غير أنّ الجاحظ (ت255ه) أبعد هذا عن العرب ونسب معرفته إلى اليونان والهنود ، وذكر أنّ للعجم خصائص طول التفكّر ، وكلفة الاجتهاد ، وللعرب البديهة والارتجال ، وكأنّه عندهم إلهام فلا مكابدة ولا معاناة ولا إجالة نظر[47] ، ويبدو أنّ العلة النحوية في القرن الرابع الهجري هي التي أذهبت بأذهان النحويين وأوهمتهم أنّ النحو تأثر بالمنطق ، وذلك بلحاظ كتب التأليف التي شاعت في هذا القرن تحت مسمّيات علل النحو ، بدليل ما ينقل لنا البغدادي عن الزجّاج حين ناظر المبرّد في بغداد ، وحين فاتحه ألجمه الحجّة بالحجة وطالبه بالدليل وألزمه فيما أغفل عنه [48] ، وهذه ملامح يبدو أنّها كانت بداية عهد لتصور النحوي بامتزاج النحو بالمنطق ، وإنّ كنّا سلمنا بشكل أو بآخر ولو بنسبة بوجود شيء من هذا ، فإنّنا لا يمكن أن نسلّم بأنّ النحو قد خالطه المنطق ابتداءً ، إذ إنّ مشيئة النحو بدأت مع الفطرة الخالصة ، ولا أرى فيما زعموا قدحًا في مسيرة النحو ، إذا استثنينا أولية النحو ، إذ إنّ الحاجة مسّت إلى العلّة والاستنباط والتعمّق في المسائل وسبر أغوار وأسرار ما قالته العرب على فطرتهم ، لأنّ مناقشة ومفاتشة هذه المسائل أمرٌ محوجٌ يرغب إليه مَنْ يريد معرف أسرار العربية ، كما فعل ابنُ الأنباري والورّاق ، وقد عقد أبو حيان التوحيدي مقابسات ثلاثة في علاقة النحو بالمنطق والنظر ، وتبيّن له أنّ البحث عن المنطق قد يرمي إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمي إلى جانب المنطق ، ولو أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويًّا ، والنحويّ منطقيّاً [49] . وقد أورد ابن جنّي في الخصائص ما يؤكد فيه الاهتمام الكبير في طرح العلل وكشف الأسباب ، فقد عقد بابًا سمّاه : باب العلّة وعلّة العلّة ، وقد علل رفع الفاعل بأنّه ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، فهذا سؤال عن علّة العلّة [50] .

فإذا سلّمنا بضرورة وجود العلّة لتفسير الظواهر النحوية فينبغي أن تكون موافقة للطباع قريبة من النفس ، مقنعة لا جدال فيها ، ولا تثير المشكلات التي تتسبب في تعقيدات لا طائل من ورائها ، والعلّة

تدحض العلّة والسبب يدحض السبب ، ولا سبيل إلى اتّفاق ، وهذا المعنى أشار إليه ابن جني ، فقد قال : ((ولست تجد شيئاً مما علّ به القوم وجوه الإعراب إلّا والنفس تقبله والحِسّ منطوٍ على الاعتراف به))[51] ، ولعلّ ما ذكره الخليل عن العرب وطبيعة اللغة من حيث الفطرة وتصورات العلل في عقولهم لمّا نطقوا على أنّهم على السجيّة والطبع ، وهم أدرى بمواقع كلامهم , وقد أودعت علل ما يقولون في عقولهم وإنْ لم يتبيّن ذلك عندهم ولم يفصحوا عنها ، إذ يلتمس الناظر علّة معيّنة تفسيرًا لما قالوا ، ليس بالضرورة أنْ تكون العلة على وجه الصواب ، وإنْ اعتلّ آخر كذاك مثله وثالث والحال نفسه ، وقد مثّلها الخليل برجل حكيم يدخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والبناء وقد صحت عنده حكمة بانيها ، فكلما وقف في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، والسبب كذا وكذا ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة [52] ، وكذلك الحال حين يقف المعتلّ على أبواب النحو فينظر في أرجائها فيضع العلل ويطرح الأسباب ، ولا ضرورة في ذلك من أن يكون هذا على جهة التأثر بالمنطق والفلسفة ، ولعلّ ذلك ممّا أوهم الكثيرين ، نعم ، لا يُستبعد ذلك فيما إذا أستُغرقَ في العلل وبولغ فيها إلى حدّ الإسراف غير المعقول على ما نهى عنه ابن مضاء القرطبي في طرح العلل الثواني والثوالث وثورته على واقع النحو ودعوته إلى التيسير ..

الخاتمة

خلصنا بعد رحلتنا مع البحث إلى النتائج الآتية :

١- إنّ للقرآن سيادةً وسلطةً وحاكميةً على لغة العرب ، وأنّ القاعدة وُضِعت في حدود الفطرة والبديهة عند متكلّميها ، ولا ينبغي أن يوجَّهَ النصُّ القرآني على وفق مسار القاعدة .

٢- إنّ القاعدة ثابتة ، إذ إنّها نقلت عن الكثير المسموع من الناس ، غير أنّ ما يجيء إليها من تراكيب منقولة يستلزم بالضرورة مقاربة التركيب لها لذا يُصار إلى التأويل والافتراض في حدود مخرجات التجويز ، وليس بالضرورة أن يكون المنقول على البداهة والطبع هو عينه حين يصل إلى مقتضى القاعدة .

٣- إنّ للقاعدة النحوية هيمنة على ضرورات التركيب القائم على وفق البداهة والفطرة غير أنّ افتراضات الاجتهاد حين يخرج التركيب عن القاعدة يخلق إرهاقًا لمسارها ما يؤدي إلى تعدد في الوجوه وتنوع في الاحتمالات ، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ هذه الاحتمالات نفسها تأخذ أنماطاً تجدّدية تثقل مخرجات التأويل .

٤- إنّ إلصاق النحو بالمنطق لا يقدح بفطرة النحوي وبديهته ، إذ هو لا يكون ابتداء في النحو ، وإن كان ثمّة شيء من هذا فيما يُزعم فمداه القرن الرابع الهجري لسيادة التعليل ووضع القواعد وإعمام الجدل ، وكان ينبغي أن تكون هذه التعليلات قريبة إلى الطباع وموافقة للفطرة ومقنعة ولا تتسبب في تعقيدات لا طائل من ورائها ، ولا يمكن أن يتوهّمَ متوهّمٌ أنّ النحو على هذا يكون منطقًا .

٥- إنّ للنص الموضوع أصلاً سلطة وجودية ، ويستمد قوته من المتكلم سواء كان نصاً قرآنيّاً أم غيره ، إلاّ أنّ ذاك لا يكون على أصله ، فقد يصاب بالخرم وطيّ عنق النص على ما يكون عليه مجرى المعنى واستقامة الكلام ، لذا تراهم يلجؤون إلى ظاهرة التضمين ؛ وهم أمّا أن يضمّنوا الفعل معنى ليستقيم تركيب ما بعده ، أو يضمّنوا تركيب ما بعده ليستقيم تركيب ما قبله .

٦- نلحظ أنّنا أمام عقليات متفاوتة وتصورات مختلفة ، ما إنْ ننفكّ منها ونذهب إلى غيرها بتقادم الأزمان وتطاول العهود نلمح ثمّة عقلية أخرى على غير ما كانت عليه سابقتها ، ومؤدّى ذلك سيادة المدّ المكثر من هذا التفاوت صوب النظر تلقاء اللغة .

الهوامش

(1) ينظر : الخصائص : 1/ 385- 386 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 377 .

(3) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 10/ 440 .
(4) ينظر : المقتضب : 2/ 336 .
(5) ينظر : الكتاب : 3/ 498 .
(6) ينظر : شرح الأشموني : 425/1 .
(7) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 10/ 309 .
(8) ينظر : شرح المفصل : 1/ 392 .
(9) ينظر : البحر المحيط : 1/ 186 .
(10) الإتقان في علوم القرآن : 339/3 .
(11) ينظر : الخصائص : 273/3 .
(12) ينظر : المصدر نفسه : 25/2 – 26 .
(13) البقرة : 189 .
(14) ينظر : شرح المفصل : 2/ 192 ، والخصائص : 262/2 .
(15) الأنعام : 137 .
(16) ينظر : البحر المحيط : 4/ 232 .
(17) ينظر : المصدر نفسه
(18) ينظر : معاني القرآن : 1/ 358 .
(19) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 151 .
(20) ينظر : الخصائص : 92/1 .
(21) ينظر : الاقتراح : 39 .
(22) القصص : 20 .
(23) ينظر : معاني القرآن وإعرابه: 138/4 .
(24) ينظر : البحر المحيط : 7/ 107 .
(25) تأويلات أهل السنّة " تفسير الماتريدي " : 8/ 159 .
(26) ينظر : الجنى الداني : 170 .
(27) الأنبياء : 3.
(28) المائدة : 71 .
(29) ينظر : الجنى الداني : 171 . وللاستزادة يمكن الاطلاع على تأويلات النحويين بإيفاء في تعدد وجوه الإعراب في هذه المسألة في الدر المصون : 371/4 وما بعدها .
(30) ينظر : شرح ابن عقيل : 2/ 85 .
(31) الفجر : 4 .
(32) ينظر : الكتاب : 4/ 185 .
(33) ينظر : معاني القرآن : 3/ 260.
(34) الليل : 1.
(35) الكتاب : 3/ 335 0
(36) ينظر : الإبانة في اللغة العربية : 1/ 434 .
(37) الكتاب : 2/ 37 0
(38) المصدر نفسه : 41/2 .

(39) الجاثية : 32 .
(40) ينظر : البحر المحيط : 8/ 52 .
(41) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2916/6 .
(42) ينظر : مغني اللبيب : 299 .
(43) الأنبياء : 77 .
(44) النور : 63 .
(45) ينظر : مغني اللبيب : 382 ، والتذييل والتكميل : 7 /14.
(46) الأعراف : 204 .
(47) ينظر : البيان والتبيين : 404 .
(48) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : 6/ 2682 .
(49) ينظر : المقابسات : 177 .
(50) ينظر : الخصائص : 173/1 .
(51) المصدر نفسه : 1/ 51 .
(52) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 66.

المصادر

القرآن الكريم

١- الإبانة في اللغة العربية ، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي (العُمَاني الإباضيّ) (ت 511 هـ) ، تحقيق : د. عبد الكريم خليفة، وآخرون ، ط1 ، 1420 هـ - 1999 م ، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان .
٢- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق : الشيخ شعيب الأرنؤوط ، اعتنى به وعلق عليه : مصطفى شيخ مصطفى ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، سوريا ، 1429هـ - 2008 م .
٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، قرأه وعلّق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1426هـ - 2006 م .
٤- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 3 ، 1399هـ - 1979 م .
٥- البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض. شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، قرظه أ. د. عبد الحي الفرماوي ، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413 هـ - 1993 م .
٦- البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255ه) ، تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب - بيروت ، ط 1 ، 1968 .
٧- تأويلات أهل السنة ، تفسير الماتريدي ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريديّ (ت 333هـ) ، تحقيق : د. مجدي باسلوم ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1426هـ - 2005م .
٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق : أ. د. حسن هنداوي ، ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1419هـ - 1998 م .

٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش (ت778 هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ، ط 1 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - مصر ، 1428ه - 2007م .
١٠- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعةُ الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، و أ. محمد نديم فاضل ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413هـ - 1992 م .
١١- الحجّة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط 3 ، دار الشروق ، بيروت ، 1399هـ - 1979 م .
١٢- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط 4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1983م , 1984م , 1997م ، 2000م .
١٣- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، (د. ت) .
١٤- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، (د. ت) .
١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 20 ، دار التراث ، القاهرة ، 1400هـ - 1980 م .
١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1375ه - 1955م .
١٧- شرح المفصّل ، أبو البقاء بن يعيش بن علي الموصلي (ت643هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه : د. أميل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1422هـ - 2001 م .
١٨- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ - 1988 م .
١٩- معاني القرآن ، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمّد علي النّجّار ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، ط 3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1403هـ - 1983 م .
٢٠- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت311ه) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط 1 , عالم الكتب ، بيروت ، 1408 هـ - 1988 م .
٢١- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1414 هـ - 1993 م .
٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط 6 ، دار الفكر- دمشق ، 1985 م .
٢٣- المقابسات ، أبو حيان التوحيديّ (ت نحو 400هـ) ، تحقيق : حسن السندوبي ، ط 2 ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1992 م .
٢٤- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، القاهرة ، 1415هـ - 1994 م ..